

معالي السيد/ إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي؛

المفوضون الكرام؛

أعضاء السلك الدبلوماسي؛

أعضاء الصحافة؛

السيدات والسادة الكرام؛

يشرفني أن أرحب بكم جميعًا في اختتام الدورة الخامسة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التي استمرت من 1 يونيو 2014 حتى بضع ساعات مضت.

بدأت الدورة بأخبار طيبة باعتماد اجتماع كبار المسؤولين في منظمة التعاون الإسلامي قرار بشأن مقر الهيئة الدائم في جدة، المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تصدق الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية رسميًا على هذا القرار. وليس هناك شك في أن هذا القرار من شأنه أن يعطي دفعة قوية لحرص الهيئة على أن تستقر وتبدأ في عملها بشكل جدي. ويضع وجود مقر اللجنة في جدة مسؤوليات معينة على حكومة المملكة العربية السعودية يُنص عليها في اتفاقية دولة المقر التي سوف توقع في الوقت المناسب. إلا أننا لدينا الثقة أنه مع دعم الأمين العام والضمانات التي أعطيت لنا من قبل الممثل الدائم المعين حديثًا للمملكة العربية السعودية في منظمة التعاون الإسلامي، سوف تحصل الهيئة على كل الدعم الأساسي التي تحتاج إليه من المملكة العربية السعودية حتى قبل إبرام اتفاقية دولة المقر.

أصحاب السعادة؛

يجب أن تكون الهيئة في عالمنا الذي يزداد تعقيدًا، حيث يصور المسلمون ظلمًا باعتبارهم مخالفين معتادين لحقوق الإنسان الأساسية، في وضع يمكنها من مقاومة هذه التحيزات من خلال ولايتها. ومع ذلك، تتعرض الهيئة لضغوط شديدة لافتقارها للحد الأدنى من الموظفين اللازمين لتشغيل أمانتها. وتناشدكم الهيئة معالجة هذه المشكلة، إن أمكن، قبل دورتها السادسة في نوفمبر. وفي حين يتطلب تعيين الموظفين الفنيين بعض المشاورات مع الهيئة، يمكن أن يتبع تعيين المترجمين سياسة التوظيف في الأمانة العامة.

تداولت الهيئة خلال الدورة حول عدد من البنود الهامة على جدول أعمالها، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن الولايات المحددة الممنوحة لها من مجلس وزراء الخارجية، مثل الإسلاموفوبيا، الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على الدول الأعضاء، وضع أقليات الروهينجيا المسلمة، وضع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإنشاء آليات لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأقليات المسلمة. وأعربت الهيئة عن خيبة أملها إزاء الانتهاكات الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال، المستمرة والمتواصلة لحقوق الفلسطينيين وأدانت بشدة الممارسات التعسفية للاعتقال الإداري للفلسطينيين باعتبارها تمييزية وتعارض مع جميع حقوق الإنسان

القائمة والمعايير القانونية. كما دعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تسليط الضوء على هذه الممارسات التمييزية في جميع المحافل الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وطلبت من مجلس وزراء الخارجية في دورته القادمة النظر في إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية من خلال القنوات المناسبة.

كما بحثت الهيئة ووضعت اللمسات الأخيرة خلال الدورة على تقريرين حول "الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" و"وضع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى". حيث اعتبر التقرير الأول بناء على القانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية العقوبات الاقتصادية والمالية غير قانونية وتمييزية وتأتي بنتائج عكسية لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما قدم التقرير الثاني، الذي استند على زيارة إلى البلد المتضرر وكذلك مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة في تشاد والكاميرون، لمحة عامة عن وضع حقوق الإنسان الرهيب في البلاد مع توصيات محددة بشأن كيفية معالجة مخنة السكان المسلمين المتضررين، وكذلك كيفية منع تكرار هذه المأساة الإنسانية مستقبلاً. وسوف يرفع هذين التقريرين مع توصيات الهيئة إلى الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية للنظر فيها وإبداء الرأي. كما شددت اللجنة على نطاق واسع على قضايا الحق في التنمية وحقوق النساء والأطفال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. واستكملت المناقشات حول هذه الموضوعات من خلال مشاركة خبراء من مجمع الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية. وتم الاتفاق على أن تتضمن الدورات المقبلة للهيئة ندوات مشتركة ومنتديات حول مواضيع محددة، فضلاً عن النظر في مشاريع في هذه المجالات.

بشأن ميانمار، أعربت الهيئة عن أسفها لأن جميع جهودها في محاولة لإقامة اتصالات مع سلطات هذا البلد، بغية الاضطلاع بالولاية الممنوحة للجنة بشأن تحسين مخنة أقليات الروهينجيا المسلمة، لم تحقق النتيجة المرجوة بسبب عدم استجابة السلطات في ميانمار. ومع ذلك، قررت الهيئة أنها ستواصل جهودها لفتح خط اتصال مع حكومة ميانمار أو ممثليها.

أصدرت الهيئة بياناً صحفياً يدين التصريح المؤسف الأخير حول الإسلام من رئيس جمهورية التشيك الذي كان مخططاً من الناحية المفاهيمية ودليل واضح على الكراهية والتحريض على العداوة ضد المسلمين، في وقت يتصارع العالم فيه مع التوترات الطائفية. أكدت الهيئة من جديد أن الإسلام لا ينبغي أن يتساوى مع العنف والتطرف، وحثت الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان للتبني علناً بمثل هذه التصريحات. كما أعربت الهيئة عن تقديرها للأمين العام لاتخاذ إجراءات سريعة بشأن تصريحات الرئيس التشيكي غير المسؤولة.

تداولت الهيئة حول كيفية تحسين التواصل مع الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها في دوراتها المقبلة. وناشدت اللجنة الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد معلومات بشأن الأطر التشريعية والمؤسسية والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان التفضل بالقيام بذلك من أجل مساعدة الهيئة في جهودها الرامية إلى مواءمة بعض مواقف حقوق الإنسان للمنظمة في المحافل الدولية.

اسمحوا لي بالنيابة عن اللجنة أن أشكر ممثلي الدول الأعضاء الذين شاركوا في مداورات الدورة، وأؤكد لهم أننا سنبدل كافة الجهود لتحسين عملية نقل الوثائق والمعلومات لهم بشكل مسبق خلال الدورات المقبلة. أما بالنسبة للأمين العام، أود أن أنقل امتنان الهيئة ليس فقط لتوفير المرافق المواتية لانهقاد الدورة، ولكن أيضًا لاهتمامه الشخصي براحة المفوضين. ونؤكد لكم أن الهيئة سوف تتقدم باستمرار في الاضطلاع بولايتها الصعبة للغاية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دول المنظمة.

أخيرًا، وبالتأكيد ليس بترتيب الأسبقية، أود أن أعرب عن تقدير الهيئة للمملكة العربية السعودية لدعمها المعنوي والمادي القيم الذي يعزز إيمان اللجنة بالاضطلاع بولايتها على الرغم من التحديات الضخمة التي تواجهها.

شكرا لك